ان تترك الصلاة فيها الا للاصحاب الضرورة اما وقت فضيلة وهو اوله
واما وقت توسعة اي ان المكلف وسع له ايجوز له ايضا الصلاة فيه في الشرع
ابي في اصطلاح اهل الشرع الركعة والسجدة اي حسب الركعات المتحققة في اثنين
لان محل صلاة الوتر اقول وفي الكلام بحث لانه يقتضي ان الوتر ليست
من الصلاة وكذلك القيام ويقتضي ان صلاة الجنازة وسجود التلاوة ليسا
بصلاة وليس كذلك فهو كلام مبني على المسامحة والمسامحة وتدعوها اعرفه
بقوله قربة قولية ذات احرام وسلام وسجود فقط فدخل في الطرف الاول
صلاة الجنازة وفي الثاني سجود التلاوة مشتقة من الدعاء وادعاء الاشتقاق
التقدير ان الصلاة معبارة عن الدعاء ثم نقلت واريد بها تلك الهيئة المخصوصة
التي تشتمل عليه اي انها مشتملة على الماهية المشتملة على الدعاء الذي هو
احد الاجزاء على غير الغالبة عند اهل العربية وقيل مشتقة من الصلوين
وهما عرقان عند الركوع وقيل عظمان ينحنيان في الركوع والسجود وقيل مشتقة
من الصلة لانها تصل العبد بربه معالم الخ علما منها بالمعلم
الضروري والا فهي في اصلها نظرية فالاستدلال عليها من باب تحصيل
الحاصل ايمن باب تحصيل الحاصل وهو عبث واما تحصيل الحاصل فهو محال

فما احد وجوبها اي وركوعها وسجودها وان فرض وجوبها ولم تمنع من
فعلها فليس بكافر ولكن يوخذ بفعلها ولا يرخص له في تركها فيوخذ الجاني
بيقين من الوقت الضروري فيه ما يصلي فيه ركعة كاملة فاذا لم يفعل فقد حل الاكثر
على ما هو مقرر ومنه وصفي مخصص وسكمل لكنه باقي الاركان الاربعة
الشهادتين والزكاة والصوم والحج الاسلام الخ هذا بناء على ان الكفار
غير مخاطبين وعلى القول بتكليفهم وهو المعتمد عدم شرطيته والبلوغ عن
وجود والاربعة الباقية شرط وجود وصحة وبقي من شروط الوجوب واحد
وهو عدم الاكراه على تركها وبقي من شروط الصحة اربعة طهارة الحدث
والخبث والاستقبال وتركه الكثير من الافعال وستر العورة مع القدرة عليه
وبقي من شروط الوجوب والصحة اثنان وجود الماء والصعيد وعدم الخوف

والسهو



والسهو وخروج وقت الصلاة اي على قول غير القرافي واما على قوله فهو سبب و ما
استظهره بعضهم اي وحمله الخطاب هو التحقيق لصدق حد السبب عليه فانه يلزم
من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذا تفهم قال القرافي في العلم بدخول
الوقت شرط اي في صحة الصلاة اهلفظ الخطاب في السماء الذي في جهة العلو
العليا انما فرضت فوق السماء السابع كما هو مقرر في المواقيت سنة الخ اختلف
في وقت الاسراء فقيل في ربيع الاول وهو الصحيح قال النووي في ليلة سبع عشرة
منه وقيل رجب وقيل في رمضان وقيل في شوال وقول الشافعي الهجرة بسنة
هذا المقول لابن سعد ويرجع وعليه اقتصر في المواهب وابن رشد في المقدمات وجزم
به المزني وقيل قبل الهجرة بستة اشهر وقيل بثمانية اشهر وقيل بغير ذلك
وتقدم ارجاعا لهذه القوله المجهور بالا العدد. والصحيح فاذا الاولى ترجمة
تماما والثانية ركنية لما ذكره المقاني في شرح جوهرته والدليل على ذلك
قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة

واما معرفة اسمائها الخ قال الخ وقد يبحث فيه بما نحن فيه انه يجب عليه اذا دخل
وقت الظهر مثلا اربع ركعات على الصفة الخاصة وصلاها ولم يعرف انها ظهر
فهل فالظهر انه صلاته صحيحة لان معرفة الاسماء لا يقتضي عدم التعيين وقد
يجاب بان مراده اذا كان التعيين لتحصيل الاسماء وتميز بعضه لان بها يقع
التمييز ثم الظاهر انه لا يجب معرفة اسماء كل صلاة بل معرفة واحد منهما يكفي اهـ
والتعيين الخ قال الجوهري تعيين الشيء تخصيصه من الجملة اهـ فتطهر على
ما قبله تفسير اما صلاة الصبح الخ اي اما صلاة هي الصبح فالاضافة للبيان
او من اضافة المسمى الى الاسم لان المحل لها من الاخر مرادا انها ليست الواقعة
في الوجود في رابعة الصبح اي فصح ان يكون اضافة صلاة الى تلك الالفاظ
من قبيل اضافة المسمى الى اسمه مشتقة من الصباح وهو البياض اي فسميت
به لوجوبها عند ذلك البياض وقيل من الصباحة وهي الجمال اي فسميت
به لوجوبها عند ذلك البياض اي عند جمال الدنيا لضوئه والفجر مشتق
من الانفجار اي فسميت به لوجوبها عند انفجار الفجر وسميت بالوسطى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)